

## شرح أصول الكافي

[ 308 ] (وأحاديث) بالنصب عطف على شيئاً أو بالجر عطف على التفسير. (عن نبي ا [ صلى عليه وآله) غير ما في أيدي الناس) صفة ل [ " شيئاً " أو حال عنه بتأويل مغايراً. (ثم سمعت منك تصديق ما سمعت منهم ورأيت في أيدي الناس) غير ما سمعت من سلمان وأضرابه أو العطف للتفسير. (أشياء كثيرة من تفسير القرآن ومن الأحاديث عن نبي ا [ صلى عليه وآله) أنتم تخالفونهم فيها وتزعمون أن ذلك كله باطل) (1)، هذه الجملة الاسمية إما صفة لأشياء أو حال عنها. (أفترى الناس يكذبون على رسول ا [ صلى عليه وآله) متعمدين ويفسرون القرآن بأرائهم ؟) كأن سليماً سأل عن التفاسير والأحاديث المبتدعة بعد الرسول (صلى عليه وآله) وما يبنى عليها من الأفعال المبتدعة في الدين، أو خلجت في قلبه شبهة في اختلاف الناس في تفسير الكتاب والأحاديث المستلزمين لاختلاف المذاهب والأهواء وحدث البدع والآراء فتوهم أن كلها حق لاستبعاده الكذب عليه (صلى عليه وآله). (قال: فأقبل علي فقال: قد سألت فافهم الجواب: إن في أيدي الناس حقاً وباطلاً) أي أمراً مطابقاً للواقع وغير مطابق له بفتح الباء فيهما. (وصدقاً وكذباً) أي خبراً مطابقاً للواقع وغير مطابق له بكسر الباء فيهما، وفي شرح نهج البلاغة \_\_\_\_\_ 1 -

حديث سليم هذا مما لا يضر فيه ضعف الاسناد لتأييده بالعقل والتجربة، وقال العلامة (رحمه ا [ في النهاية: إن الداعي إلى الكذب، أما من جهة السلف وهم منزهون عن تعمد الكذب إنما يقع على وجوه: الأول: أن يكون الراوي يروي الخبر بالمعنى فيبدل لفظاً بآخر يتوهم أنه بمنزلة وهو لا يطابقه. الثاني: ربما نسي لفظاً لأنهم لم يكن من عاداتهم الكتابة لما يسمعون فيبدله بغيره وربما نسي زيادة يصح بها الخبر. الثالث: ربما روى عن الوساطة ونسي ذلك فأسنده إلى الرسول (عليه السلام) توهما أنه سمعه منه لكثرة صحبته له، ولذا كان (عليه السلام) يستأنف الحديث إذا دخل عليه شخص ليكمل له الرواية كما أنه قال (عليه السلام): " الشؤم في ثلاثة: المرأة والدار والفرس " إنما قال (عليه السلام) ذلك حكاية عن غيره. الرابع: ربما خرج الحديث عن سبب وهو مقصور عليه، ويصح معناه به فيجب روايته مع السبب وإن حذف سببه أوهم الخطأ كما روى أنه قال: " التاجر فاجر "، فقالت عائشة: إنما قال في تاجر دلس. الخامس: روي أن أبا هريرة كان يروي أخبار الرسول (عليه السلام) وكعب كان يروي أخبار اليهود فيشتبه على السامعين فيروي بعضهم ما سمعه من كعب عن أبي هريرة. وأما من جهة الخلف فوجوه: الأول: وضع الملاحدة أباطيل نسبوها إلى النبي لتنفير الناس عن النبي (صلى عليه وآله). الثاني: ربما يكون الراوي يجوز الكذب المؤدي إلى إصلاح الأمة.

الثالث: الرغبة كما وضع في ابتداء دولة بني العباس أخبار في النص على إمامة العباس  
وولده. انتهى. (ش) (\*)

---